Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (6), Issue (18): 30 Jul 2022
P: 53 - 70
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (6)، العدد (18): 30 يوليو 2022م
ص: 53 - 70

The influence of Arab parties on Israeli government policies and their balance toward Arab society The United Arab List a model

Kamel Ahmad Rayan
Al-Quds University || Palestine

Abstract: In all the political crises that afflicted Israel in the past seven decades, Partisan political disagreements and rivalries were the most influential reasons for the collapse of governments. This was the reason for holding four electoral cycles in less than two years, up to the March 2021 elections, in which the Arab parties won ten parliamentary seats. This is due to the division of the Arab political forces into two lists; the Joint Arab League, with its three components, got six seats, and the United Arab League got four seats. This is in light of the decline of the strength of the Arab parties inside the occupied Palestinian territories 1948. And the absence of the ability to promote Arab voices and motivate them to participate, which reflects the gap between the expectations of the Arab public in Israel and the ability to address the accumulated problems it suffers from, including economic, social, service, as well as security, after the spread of crime in the Arab sector. It made them lose confidence in their weight and their ability to influence making the decision in Israel, and the decline of national agendas and the failure to take a strong position on the Israeli right Where it recorded low Arab participation, reaching (45%), which is the lowest Arab participation rate since the start of the Knesset elections in 1949. Accordingly, this research aims at a socio-political-economic reading of the participation of the United Arab List headed by Representative Mansour Abbas, affiliated with the Islamic Movement, "the southern wing" in the government coalition. That was established in Israel By studying the results and gains that will be achieved by entering the government coalition in an unprecedented step in the history of Arab-Israeli politics. It is essential to evaluate this experience and identify its risks, problems, and chances of survival, although it is still at the beginning with the aim of presenting general recommendations to the Arab parties inside the Palestinian territories 1948, to raise the levels of their internal coordination to activate the chances of their influence on public government policies, especially in the economic and social aspects that can decrease the severity of the living conditions of the Arab community, which as a result may enable it to influence the political scene and establish their survival on their land within the framework of their civil rights.

Keywords: The United Arab List, Israel, Arab Parties in Palestine 1984, Israeli Government, Mansour Abbas.

تأثير الأحزاب العربيّة على السّياسات الحكوميّة الإسرائيليّة وموازنتها تجاه المجتمع العربيّ القائمة العربيّة الموحّدة أنموذجًا

كامل أحمد ريان
جامعة القدس || فلسطين

المستخلص: في كلّ الأزمات السّياسيّة التي عصفت بإسرائيل في العقود السّبعة الماضية، كانت الخلافات والمناكفات السّياسيّة الحزبيّة أكثر الأسباب تأثيرًا على سقوط الحكومات، والتي كانت سببًا في عقد أربع دورات انتخابيّة في أقل من عامين وصولًا إلى انتخابات شهر آذار 2021م، حصلت فيها الأحزاب العربيّة على عشر مقاعد برلمانيّة، وذلك بسبب انقسام القوى السّياسيّة العربيّة إلى قائمتين، العربيّة

المشتركة بمركباتها الثلاثة حصلت على 6 مقاعد، والعربيّة الموحّدة حصلت على 4 مقاعد، وذلك في ضَوء تراجع قوة الأحزاب العربيّة في الدّاخل الفلسطينيّ المحتل عام 1948م، وغياب القدرة على استنهاض الأصوات العربيّة وتحفزيها للمشاركة بما يعكس الفجوة بين توقعات الجمهور العربيّ في إسرائيل والقدرة على معالجة المشكلات المتراكمة التي يعانيها بما فيها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والخدماتيّة إلى جانب الأمنيّة، بعد تفشي الجريمة في الوسط العربيّ، الأمر الذي أفقدهم الثّقة في مدى وزنهم وقدرتهم على التّأثير في صنع القرار داخل إسرائيل، وانحسار الأجندات الوطنيّة وعدم اتخاذ موقف حاسم من اليمين الإسرائيليّ، حيث سجلّت مشاركة عربيّة متدنيّة وصلت إلى (45%) وهي أدنى نسبة مشاركة عربيّة منذ بدء انتخابات الكنيست عام 1949م، وعليه فإنّ هذا البحث يهدف إلى القراءة الاقتصاديّة السّياسيّة الاجتماعيّة لمشاركة القائمة العربيّة الموحّدة برئاسة النائب منصور عباس التّابعة للحركة الإسلاميّة "الجناح الجنوبيّ" في الائتلاف الحكوميّ الذي أُقيم في إسرائيل، من خلال دراسة النتائج والمكتسبات التي سيحققها دخول الائتلاف الحكوميّ، في خطوة غير مسبوقة في تاريخ السّياسة العربيّة الإسرائيليّة. فمن المهم تقييم هذه التّجربة وتحديد مخاطرها وإشكاليّاتها وفُرَص بقائها، بالرّغم من أنّها مازالت في بداياتها، بهدف تقديم توصيات عامة للأحزاب العربيّة في أراضي الدّاخل الفلسطينية لرفع مستويات تنسيقاتها الدّاخليّة لتفعيل فُرَص تأثيرها على السّياسات الحكوميّة العامّة خصوصًا في الجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي يمكن أن تخفّف مِن حدّة الأوضاع المعيشيّة للمجتمع العربيّ والتي بالنتيجة قد تمكّنه من التّأثير على المشهد السّياسيّ وتثبيت بقائهم على أرضهم، في إطار حقوقهم المدنيّة.

الكلمات المفتاحية: القائمة العربيّة الموحّدة، إسرائيل، الأحزاب العربيّة في الدّاخل الفلسطينيّ، الكنيست، منصور عباس.

مقدمة.

في شهر آب لعام 2021م وبعد غياب لأكثر من ثلاث سنوات ووسط تجاذبات سياسيّة وحزبيّة في غاية الدّقة والصّعوبة صادق الكنيست (البرلمان الإسرائيليّ)[1]، مشروع ميزانيّة الدولة للعامين 2021م و2022م، وذلك بأغلبيّة (59 عضوًا) مقابل (56) معارضًا، مع العلم أنّ عدد أعضاء الكنيست (120)، بميزانيّة تبلغ حوالي (432.5 مليار شيكلًا)، وهو ما يعادل (133 مليار دولار) للعام 2021م بعجز يبلغ (6.8%) أيّ ما يعادل (96 إلى 100 مليون شيكل) وميزانيّة للعام 2022م حوالي (452.5 مليار شيكل) وهي تعادل (139 مليار دولار)، بعجز يبلغ (3.9%)، (روسيا اليوم، 2021) وتُعدّمِن أكبر ميزانيّات الدول، وقد رافق هذا الإقرار إقرارٌ قانون التّرتيبات الذي يتضمّن الإصلاحات الرئيسيّة، والذي يعكس برنامج الحكومة الإسرائيليّة المشكّلة.

وفي محاولة لتجاوز أزمة كورونا وما خلفته من أزمات اقتصاديّة، لم تقرّ الحكومة تقليصًا كبيرًا في الميزانيّة لسدّ العجز، وذلك تماشيًا مع توصيات بنك إسرائيل المركزيّ، حيث انتهى العام 2019م مع معطيات اقتصاديّة ممتازة بنسبة بطالة بلغت (3.5 %) ونسبة الدّين (60%) من حجم النّاتج العام، وهي نسبة مفضّلة كحدّ أقصى وفقًا للمؤسّسات الدُّوَليّة، غير أنّ هذا الوضع المثالي لم يستقر بسبب جائحة كورونا التي قلبت الأمور رأسًا على عَقِب، ليبلغ الدّين العام في غضون أشهر قليلة لإسرائيل، بنسبة (78%) من حجم النّاتج العام، بمعنى أنّ الدّين العام ارتفع بنسبة (30%) في عام 2020م، وتراجع في عام 2021مإلى ما يقارب (71% إلى 73%)، ومن المتوقع أن تنخفض نسبة العجز في الموازنة العامّة في عام 2022م إلى (3.9) وفي العام 2023م إلى نسبة (3%)؛ لتواصل تراجعها حتّى عام 2026م لتكون (1.5%) (جرايسي، 2021).

(1)- يعود الاسم "كنيست" إلى "كنيست الكبرى" وهي المؤسّسة العليا لرؤساء إسرائيل وحاخامها، وتمّ تحديد عدد أعضاء الكنيست بصورة تتماشى وعدد أعضاء " كنيست الكبرى" (120) حاخاما، في 25 يناير 1949 جرت لأول مرة الانتخابات للكنيست، والتي قبل أن أقيمت سميت بـ " المجلس التأسيسي "في عام 14 فبراير 1939 والذي يوافق عيد الشجرة في الديانة اليهودية، اجتمع المجلس التأسيسي لأول مرة في مبنى الوكالة اليهوديّة في القدس، وبعد يومين من عقد جلسته الافتتاحية قرّر المجلس التأسيسيّ تسمية الهيئة التّشريعيّة لدولة إسرائيل بـ " الكنيست". (الكنسيت، 2020)

وبالرّغم من كلّ الأزمات السّياسيّة التي عصفت بإسرائيل في العقود السّبعة الماضية، إلا أنّه لم تسقط أيّ من الحكومات الـ (33) السّابقة، بسبب خلاف على الميزانيّة، بل كانت لأسباب متعدّدة أهمها السّياسيّة الحزبيّة التي كانت تؤدي إلى منع إقرار الميزانيّة العامّة، الأمر الذي يظهر أهميّة التّوافقات الحزبيّة السّابقة لإقرار الميزانيّة ودورها في إزالة خطر سقوط الحكومة التلقائيّ في حالة أخفقت في نَيْل مصادقة الكنيست على الميزانيّة حسبما تنصّ القوانين الإسرائيليّة. وعليه، فإنّ هذا البحث يهدف إلى القراءة الاقتصاديّة السّياسيّة الاجتماعيّة لمشاركة القائمة العربيّة الموحّدة برئاسة النائب منصور عباس في الائتلاف الحكوميّ الذي أُقيمَ في إسرائيل برئاسة نفتالي بينت، رئيس حزب "يمينا" اليمينيّ، ويائير لبيد رئيس حزب "يوجد مستقبل" الوسطي، حيث أفرز هذا الائتلاف حكومة أطلقت على نفسها اسم "حكومة التّغيير"؛ وسوف ندرس النّتائج والمكتسبات التي سيحققها دخول الائتلاف الحكوميّ مِن قِبَل القائمة الموحّدة في خطوة غير مسبوقة في تاريخ السّياسة العربيّة الإسرائيليّة، وذلك من خلال استعراض ميزانيّة الدولة وانعكاساتها الاقتصاديّة الاجتماعيّة على المجتمع العربيّ في إسرائيل، وما تمكّنت القائمة الموحّدة من تحقيقه من خلال الخطّة الخماسيّة التي تمّ على أساسها دخول الائتلاف الحكوميّ، وطبيعة الإصلاحات والحقوق التي تمّ تحقيقها في الميزانيّة.

من المهم تقييم هذه التّجربة وتحديد مخاطرها وإشكاليّاتها وفُرَص بقائها، بالرّغم من أنّها مازالت في بداياتها، بهدف تقديم توصيات عامّة للأحزاب العربيّة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1948م؛ لرفع مستويات تنسيقاتها الداخليّة لتفعيل فرص تأثيرها على السّياسات الحكوميّة العامّة خصوصًا في الجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي يمكن أنتُخفّف مِن حدّة الأوضاع المعيشيّة للمجتمع العربيّ في الدّاخل الفلسطينيّ، والتي بالنتيجة قد تمكّنه من التّأثير على المشهد السّياسيّ وتثبيت بقائهم على أرضهم، في إطار حقوقهم المدنيّة وصَون مبادئ المواطنة.

ويثير هذا البحث سؤالًا جوهريًّا وإشكاليّة رئيسيّة تتمثّل في: **ما مدى قدرة المجتمع العربيّ في الدّاخل الفلسطينيّ على التّأثير على السّياسات العامّة الحكوميّة الإسرائيليّة عبر المشاركة في الكنيست؟**

لا سيما في الأبعاد الاقتصاديّة الاجتماعيّة، وذلك عَبر دراسة الحالة المتعلّقة بمشاركة القائمة الموحّدة والمتغيّر على بنود الميزانيّة العامّة للحكومة الإسرائيليّة 2021-2022م وأبعادها الاقتصاديّة الاجتماعيّة تجاه المجتمع العربيّ، وتُثير هذه الإشكاليّة جُملةً من الأسئلة الفرعيّة أهمها:

1- ما الإطار البنيويّ للميزانيّة الحكوميّة الإسرائيليّة؟
2- ما الخطوط العريضة لهذه الميزانيّة؟
3- ما رزمة الإصلاحات والتّسويات الرئيسيّة في الميزانيّة الجديدة؟
4- ما الخطّة الخماسيّة للتّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الميزانيّة الحكوميّة للمجتمع العربيّ؟
5- ما الفرق بين الخطّة الخمسيّة في هذه الميزانيّة والخطّة الخمسيّة (922)؟

وسنجيب عن هذه التّساؤلات وإشكاليّة البحث من خلال اعتماد المنهج التّحليلي الوصفيّ للميزانيّة الحكوميّة، بالإضافة إلى منهج اعتماد أداة الدراسة 'مقابلات ميدانيّة' مع رئيس القائمة العربيّة الموحّدة الدكتور منصور عباس للاطّلاع على تفاصيل التّفاهُمات التي تمّت مع الائتلاف الحكوميّ بخصوص الخطّة الخمسيّة الجديدة، ومقابلة مع الأكاديميّ والخبير الاقتصاديّ ساري ميعاري.

وقد تمّ تقسيم خطّة البحث إلى مبحثين رئيسيّين، الأول يتناول دراسة مشاركة القائمة العربيّة الموحّدة في الائتلاف الحكوميّ بين متغيّرات القوة والتّأثير، والمطلب الثّاني لدراسة الإطار البنيويّ للميزانيّة العامّة للحكومة وعلاقته بالمجتمع العربيّ.

المبحث الأول- مشاركة القائمة العربيّة الموحّدة في الائتلاف الحكوميّ-متغيّرات القوّة والتّأثير.

من المهم لنا استعراض مشاركة الأحزاب العربيّة في انتخابات الكنيست والسّلوك الانتخابيّ العربيّ (المطلب الأول) وصولًا إلى مكتسبات مشاركة القائمة الموحّدة في الائتلاف الحكوميّ (المطلب الثّاني) بعد النتائج التي تحصلّت عليها في انتخابات الكنيست الأخيرة 2021م.

المطلب الأول- الأحزاب العربيّة والسّلوك الانتخابيّ:

في عام 2015م تشكّلت "القائمة المشتركة" من الأحزاب العربيّة في الدّاخل الفلسطينيّ، التي تُعدّ القائمة الموحّدة أحد مركّباتها الأربعة والمتمثّلة في (الجبهة الدّيمقراطيّة للسّلام والمساواة/ الحزب الشّيوعيّ الإسرائيليّ، التّجمع الوطنيّ الدّيمقراطيّ، الحركة العربيّة للتّغيير، والقائمة العربيّة الموحّدة)، وعشيّة الانتخابات الإسرائيليّة العامّة نيسان 2019، انقسمت القائمة المشتركة إلى قائمتين، واحدة كانت تحالف الجبهة الديمقراطيّة والعربيّة للتّغيير وحصلت على 6 مقاعد، والثّانية تحالف التّجمع الوطنيّ والقائمة الموحّدة وحصلت على أربعة مقاعد، ثمّ عادت القائمة المشتركة بمركّباتها الأربع وخاصّة الانتخابات في الدّورتين أيلول 2019 وآذار 2020م، وحصلت على نتائج متقدّمة بلغت 15 مقعدًا، لتكون القوّة الثّالثة في الكنيست في حينه(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية).

وفي شهر آذار 2021مانعقدت رابع انتخابات عامّة للكنيست في إسرائيل في خلال أقل من عامين، حصلت فيها الأحزاب العربيّة على عشر مقاعد برلمانيّة، وذلك بسبب انقسام القوى السّياسيّة العربيّة إلى قائمتين، العربيّة المشتركة بمركّباتها الثّلاث، حيث حصلت على 6 مقاعد، والعربيّة الموحّدة التي حصلت على 4 مقاعد، وذلك في ضَوء تراجع قوّة الأحزاب العربيّة، وغياب القدرة على استنهاض الأصوات العربيّة وتحفزيها للمشاركة بما يعكس الفجوة بين توقّعات الجمهور العربيّ في إسرائيل والقدرة على معالجة المشكلات المتراكمة التي يعانيها بما فيها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والخدماتيّة إلى جانب الأمنيّة بعد تفشّي الجريمة في الوسط العربيّ، الأمر الذي أفقدهم الثّقة في مدى وزنهم وقدرتهم على التّأثير في صنع القرار داخل إسرائيل، وانحسار الأجندات الوطنيّة وعدم اتّخاذ موقف حاسم من اليمين الإسرائيليّ، حيث سجّلت مشاركة عربيّة متدنّية وصلت إلى (45%) وهي أدنى نسبة مشاركة عربيّة منذ بدء انتخابات الكنيست عام 1949م، مقابل (65%) في الانتخابات التي سبقتها. (المركز العربيّ للأبحاث ودراسات السياسات، 2021)

جدول رقم (1) معدّلات المشاركة في انتخابات الكنيست منذ عام 1996 (عرب 48، 2021)

العام	دورة الكنيست	نسبة التصويت العامة (%)	نسبة التصويت عند العرب (%)
1996	14	77.0	79.3
1999	15	78.7	75.0
2003	16	67.8	62.0
2006	17	63.5	56.3
2009	18	64.7	53.6
2013	19	67.8	57.3
2015	20	72.3	64
2019 نيسان/ أبريل	21	68.5	49
2019 أيلول/ سبتمبر	22	69.8	60
2020	23	71.5	65
2021	24	67.4	45

تُعدّ القائمة العربيّة الموحّدة الذّراع السّياسيّ للحركة الإسلاميّة داخل فلسطين المحتلّة عام 1948م، وتعرف بالحركة الإسلاميّة الجنوبيّة، بعد الانشقاق الدّاخليّ الذي جرى للحركة الإسلاميّة في عام 1996م، لتنقسم إلى ما يعرف بالحركة الإسلاميّة الجنوبيّة برئاسة مؤسس الحركة الإسلاميّة الشيخ عبد الله نمر درويش (الجزيرة، 2017)، وأخرى شماليّة برئاسة الشيخ رائد صلاح وحظرتها قانونيًّا الحكومة الإسرائيليّة بتاريخ 17/تشرين ثاني 2015م (صلاح، 2016)، وكان أحد الأسباب الجوهريّة لهذا الانشقاق المشاركة في انتخابات الكنيست الإسرائيليّة؛ فبينما رفضته الحركة الإسلاميّة الشّماليّة، خاضت الحركة الإسلاميّة الجنوبيّة التّجربة الانتخابيّة في الكنيست منذ عام 1996م تحت مسمّى القائمة الموحّدة[2].

وبتاريخ 2021/6/11م وقّعت القائمة العربيّة الموحّدة اتّفاقية الائتلاف الحكوميّ لدعم يائير لبيد في تشكيل الحكومة، وهو ما أثار جدلًا واسعًا باعتبارها سابقة في العمل السّياسيّ العربيّ، إذ لم يسبق لأيّ من الأحزاب العربيّة أن شاركت في الحكومات الإسرائيليّة تاريخيًّا، حيث تكتفي بمحاولة تحقيق أهدافها عبر طرق ووسائل أخرى كالعمل الجماهيريّ والشّعبيّ والبقاء في مربعات المعارضة، فجدوى المشاركة في الحكومات الإسرائيليّة جدليّة مبدئية مستمرة تاريخيًّا، لِمَ تنطوي عليه من مخاطر كبيرة أهمها الفصل والخلط ما بين السّياسيّ والوطنيّ، والمدنيّة والهويّة، والدّعم داخليًّا والمعارضة خارجيًّا، ومخاطر شرعنه سياسات الاحتلال المستمرّة.

المطلب الثاني- مكتسبات القائمة الموحّدة في الائتلاف الحكوميّ:

شكّل حصول العربيّة الموحّدة على أربعة مقاعد في الكنيست ورقة رابحة يمكن استغلالها في رهن تشكيل الحكومة الإسرائيليّة باستمالتها وتحقيق وإمكانيّة استعادة شيء من حقوق المجتمع العربيّ المدنيّة في دولة إسرائيل ومحاولة خلق مكتسبات اقتصاديّة واجتماعيّة؛ فتبنّت العربيّة الموحّدة منهجها "منهج المشاركة"، ويرى منصور عباس بأنّ منهجه مبني على رؤية واضحة وبأساليب منهجيّة مدروسة، تترجم واقعًا وعملًا، لجميع أبناء المجتمع العربيّ بغض النّظر عن الدين أو البلد أو الحزب، وأنّ الموحّدة تسعى إلى إحداث تغيير كبير لصالح حاضر ومستقبلا لمجتمع العربيّ بجميع النّواحي، وأنّ تحالفه في الائتلاف الحكوميّ مبني على الاحتياجات المدنيّة للمجتمع العربيّ في إسرائيل، معتبرًا أنّ سياسات النّظام الإسرائيليّ تجاه العرب هي نتاج تحالفات سياسيّة مصلحيّة، يمكن قطعها وتغييرها وبناء تحالفات جديدة قد تغيّر من تعامل النّظام السّياسيّ مع مطالب المجتمع العربي. (عباس، 2021).

ويرى عباس أنّ ثمّة حقوقًا ومشكلات ملحّة وخطيرة لا يمكن حلّها إلا مِن خلال المشاركة الفاعلة في اللعبة السياسيّة الإسرائيليّة، وبدون الاهتمام بالحقوق المدنيّة فإنّ فلسطيني الدّاخل سيعزُفون عن النّضال السياسيّ وربما ينخرطون في اللعبة الإسرائيليّة بالكامل دون عناية كافية بالهويّة الوطنيّة، فلا بدّ من الموازنة بين الشّعار السياسيّ وبين احتياجات مجتمعنا، ولا بدّ من تغيير توازن القوى السياسيّة، لا سيما أنّ الحكومة تأسّست بدعم الموحّدة الأمر الذي سيمكنها من التّأثير بقوّة في سياساتها وتحقيق إنجازات ملموسة للمجتمع العربيّ. (عباس، 2021).

على ما سبق من مرتكزات ومع تكليف يائير لبيد رئيس حزب "يوجد مستقبل" (وسطي) بتشكيل الحكومة بتاريخ 5 أيار 2021م، الذي وافق على شروط القائمة الموحّدة بتوقيع اتّفاقيّة مع منصور عباس يتحقّق بموجبه دعم الموحّدة للائتلاف الحكوميّ، مقابل التزام الحكومة بالتّفاهمات التي اتّفق عليها بين القائمتين، وعكس بنود هذه

(2)- يعتمد النّظام الانتخابيّ الإسرائيليّ على التّمثيل النسبيّ حيث إنّ عدد المقاعد الذي تحصل عليه كل قائمة بالكنيست يتناسب مع عدد الناخبين الذين صوتوا لها، ويجب على كل حزب أو قائمة تخطي عتبة 3.25% على الأقل، ووفق هذا النّظام يصوت الناخبون لقائمة الحزب وليس لشخص بذاته. (الجزيرة، 2017)

الاتّفاقيّة في الميزانيّة الحكوميّة، ومن أهم المكتسبات التي انتزعتها القائمة الموحّدة من هذا الائتلاف بموجب ما اشتمل عليه الاتّفاق البنود الآتية: (عباس، 2021).

1- تدعم الموحّدة تشكيل الحكومة وتكون جزء من الائتلاف الحكوميّ وتدعم إجراءات الحكومة في الكنيست، بما في ذلك رزمة قوانين التّسويات المرافقة للميزانيّة، والتّصويت لمرشحي الائتلاف لتولي المناصب المختارة وعضويّة اللجان المختلفة، وضمان بقاء الحكومة حتى نهاية دورتها، ودعم ميزانيّة الدولة ومعارضة اقتراحات حجب الثّقة، أو حلّ الكنيست.
2- توافق الحكومة على صياغة خطّة خمسيّة مقترحة من الموحّدة تتبلور بالتّنسيق بين هيئة التّطوير الاقتصاديّ للمجتمع العربيّ وقسم الميزانيّات في وزارة الماليّة وبالتّشاور مع لجنة شؤون المجتمع العربيّ بالكنيست، وتهدف هذه الخطّة إلى تقليص الفجوات للمجتمع العربيّ الدرزيّ والشّركسيّ والبدويّ بميزانيّة تصل إلى (30 مليار شيكل) حتّى نهاية عام 2026م، مع عدم المساس بقرارات حكوميّة سابقة، وهو ما يضيف (50%) ميزانيّة إضافيّة لهذه الميزانيّة، وتشمل الخطّة قطاعات (التّعليم والتّعليم العالي، الإسكان والتّخطيط، دعم السّلطة المحليّة، التّطوير والهايتك، دعم الأعمال التّجاريّة والرّياديّة، السّياحة، الزّراعة، البنية التّحتيّة للمياه والصّرف الصّحيّ).
3- ستقر الحكومة خطّة خمسيّة لمكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربيّ حسب تقرير "المديرين"[3] والقرار الحكوميّ رقم (852) بميزانية تقدّر بـ (2.5 مليار شيكل)، منها مليار (شيكل)مخصّصة لمكافحة الجريمة والعنف خارج إطار وزارة الأمن الداخليّ، لنفقات ومصاريف مدنية، بالإضافة إلى إقامة لجنة وزاريّة لشؤون المجتمع العربيّ برئاسة رئيس الحكومة.
4- لجنة الداخليّة وحماية البيئة يتم تقسيمها إلى لجنتين (لجنة الداخليّة وحماية البيئة ولجنة الأمن الداخليّ)، فيما تحصل القائمة الموحّدة على المناصب التالية: (نائب وزير في ديوان رئيس الحكومة، رئاسة لجنة الداخليّة، نائب رئيس الكنيست، رئيس اللجنة لشؤون المجتمع العربيّ).
5- تتبنّى الحكومة خطّة "نتيفي أيالون" الاستراتيجيّة بإجمالي 20 مليار (شيكل) حتّى عام 2030م للمواصلات الداخليّة في المجتمع العربيّ، على أن يتم تمويل الخطّة بـ 2 مليار (شيكل) خلال العامين 2022-2023م، بالإضافة إلى إقرار مبلغ (100 مليون شيكل) سنويًا لمدة خمس سنوات، من أجل إصلاح أعطاب في تطوير مشاريع في البلدات العربيّة.
6- تعمل الحكومة على تمثيل منصف للمجتمع العربيّ في وظائف خدمات الدولة، والشّركات والتّعاونيّات الحكوميّة بما يوازي نسبة السّكان بموجب قرار حكوميّ بذلك.
7- تتعهّد الحكومة خلال 45 يوم من تشكيلها بالمصادقة على قرار الاعتراف بثلاث قرى عربيّة بدويّة في النقب، وبالتّوازي تقدّم الحكومة خلال تسعة أشهرٍ من تشكيلها، خطّة لتنظيم توطين البدو في النقب حسب المصلحة العامّة في النقب.

(3)- وهي لجنة تم تكليفها من قبل رئيس الحكومة في حينة بنيامين نتنياهو في تشرين أول 2019، نائب مدير عام مكتبه بأن يترأس طاقما من المدراء العامين بمشاركة المدراء العامين للوزارات التالية: وزارة الأمن الداخليّ، وزارة الداخليّة، وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعيّة، وزارة العدل، وزارة الإسكان، وزارة الاقتصاد، مصلحة الضرائب، وشعبة الميزانيّة في وزارة الماليّة، وطلب من الطاقم بلورة خطّة خلال 90 يوما للتعامل مع الجرائم الخطيرة، ومنع العنف في المجتمع العربيّ، وكان ممثلو لجنة الرؤساء للسّلطات المحليّة العربيّة شركاء فاعلين في بلورة الخطّة. المصدر: (لجنة المدراء العامّين،2020)

8- توسيع صلاحيّات السّلطات المحليّة العربيةّ المتعلّقة بالتّخطيط والسّكن وتحسينها في المجتمع العربيّ، ورفع مستوى الخطط الحكوميّة في هذا المضمار، بالإضافة إلى رفع عدد الوحدات السكنيّة للمجتمع العربيّ بمعدل (10 آلاف) وحدة سكنية في كلّ سنة، كما تتكفّل الحكومة بتذليل العقبات التّخطيطيّة والبيروقراطيّة لتراخيص البناء في المجتمع العربيّ، والنّظر في إلغاء مخالفات البناء غير المرخّص الصادرة بحقّ العرب من خلال عرضها على المستشار القانونيّ، بتجميد ما يعرف "بقانون كامينتس" حتى عام 2024م، والذي يمسّ حياة العرب بشكل مباشر وخطير.

المبحث الثاني- الإطار البنيويّ للميزانيّة العامّة للحكومة وعلاقته بالمجتمع العربيّ.

نستعرض في هذا المبحث الإطار البنيويّ للميزانيّة العامّة للحكومة الإسرائيليّة لعامي 2021-2022م في المطلب الأول، ثمّ بيان طبيعة الخطّة الخمسيّة ومكتسبات المجتمع العربيّ في الائتلاف الحكوميّ في المطلب الثاني، وصولًا إلى استعراض أهم مخاطر ومعيقات اتّفاق ائتلاف القائمة الموحّدة في المطلب الثالث.

المطلب الأول- الإطار البنيويّ للميزانيّة العامّة الحكومة الإسرائيليّة لعامي 2021-2022:

بعد سجالات وتجاذبات واسعة بين الوزارات والكتل البرلمانيّة أقرّ الكنيست الإسرائيليّ الميزانيّة العامّة للدولة، بمبلغ 432.5 مليار (شيكل) للعام 2021م ومبلغ 452.5 مليار (شيكل) لعام 2022م، ويشير الرّسم البيانيّ الآتي إلى تصاعد الميزانيّة العامّة لدولة إسرائيل منذ العام 2017م حتّى عام 2022م وأثر جائحة كورونا على الإنفاق الحكوميّ، والتي كان لها انعكاسات كبيرة على المجتمع العربيّ في إسرائيل.

الميزانية الأصلية لحساب تقييد النّفقات والميزانيّة مع إضافة الفائض من السنة الماضية، واقتراح الميزانيّة للسنوات 2021-2022: (الكنيست، 2020)

إلى جانب قانون الميزانيّة؛ يتم إقرار رزمة قوانين التّسويات المرافقة للميزانيّة أو قانون السّياسة الاقتصاديّة (حباس، 2021)، ويشمل التّعديلات التّشريعيةّ والإصلاحات الرّئيسيّة التي ترى الحكومة الجديدة أنّها بحاجة لمصادقة الكنيست عليها من أجل تمكينها من تنفيذ برنامجها وسياساتها وخطتها الاقتصاديّة، ويطلق عليه أيضًا قانون خطط

لشفاء الاقتصاد الإسرائيليّ[4]. وقد تضمّنت التّعديلات التي طرحتها حكومة الائتلاف المدعومة من القائمة الموحّدة على القوانين والتّشريعات جملة من المرتكزات الأساسيّة والتي ستنعكس على المجتمع الإسرائيليّ بما فيه المجتمع العربي، وأبرز هذه التّعديلات والسّياسات تتمثّل بالآتي:

1- **إعادة توجيه رئيسيّة للموارد والألويّات الماليّة**: وذلك بالاستناد إلى مبادئ أساسيّة ومنها تبسيط العمليّات الحكوميّة، رفع مستوى الخدمات العامّة، تعزيز القدرة التّنافسيّة الاقتصاديّة، تقليص اللوائح لدعم النّمو في القطاعين العام والخاص، تعزيز النّقل والمواصلات، الاستثمار بالرأس المال البشريّ من خلال دمج السّكان المهمشين والتّدريب. (دافيد، 2021).

2- **خفض تكلفة المعيشة**: باعتماد خطّة أفقيّة لفتح الاقتصاد أمام الاستيراد وتسهيله، بقبول معايير المنتجات الدوليّة من الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوربيّ، واستبعاد الشّهادات الإضافيّة المحليّة التّنظيمية، وتمكين أطراف متعدّدة؛ لاستيراد المنتجات بالتّوازي، بما يضع إسرائيل إلى جانب الدول المتقدّمة، على أن يتمّ استبعاد المنتجات الحيويّة بشكل خاص مثل اللحوم وأغذية الأطفال من مسار هذه الخطّة، وبالتّوازي يزيد المنافسة على المنتجات الالكترونيّة ومستحضرات التّجميل، وغيرها من المنتجات. (دافيد، 2021).

3- **إصلاح القطاع الزّراعيّ**: برزمة من المنح الحكوميّة لقطاع الزّراعة، وإعفاءات ضريبيّة ورفع القيود على تصدير القنب الطّبيّ، والسّماح بنمو صناعة المارجوانا القانونيّة، والسّماح باستيراد المنتجات الزّراعيّة والحيوانيّة بشكل أوسع.

4- **زيادة ميزانيّة التّعليم**: مع العلم أنّ وزارة التّربية والتعّليم لها حصّة الأسد من الميزانيّة بملغ (67 مليار شيكل) وتفوق بذلك على حصّة الأمن، وتهدف هذه الزّيادة إلى تقليص الفجوات التّعليميّة والاجتماعيّة التي نشأت نتيجة أزمة كورونا من خلال التّركيز على دراسات اللغة، وإدخال اللغة الانجليزيّة منذ سنّ الرّوضة، وتطوير مسارات متقدّمة تركز على التكنولوجيا من الصّفوف المبكّرة لإعداد الطلاب لسوق عمل القرن الحادي والعشرين، وسيتم تنسيق خطّة المرونة الإداريّة في التّعليم على ثلاثة مستويات بشكل تدريجيّ؛ ليطبَّق في جميع البلاد في غضون أربع سنوات.

5- **تحسين الرّعاية الصّحيّة**: من خلال تحسين البنى التّحتيّة للمستشفيات، وزيادة الكوادر الطّبيّة، وتعزيز تّدريب المعالجين النفسيين، والتّركيز على الصّحة العامّة، والصّحة العقليّة، والطب الوقائيّ، وتحسين مستوى الرّعاية الأوليّة من خلال الوصول الرّقميّ، إدخال بدائل جديدة كبدائل للاستشفاء النّفسيّ، إطلاق حملات للحدّ من التّدخين والسّمنة لدى الأطفال والتّغذية السّيئة.

6- **رفع سن التّقاعد للمرأة**: بمعدل أربعة أشهر في السّنة لمدة ثلاث سنوات، وثلاثة أشهر في السنة لمدة ثماني سنوات أخرى، وصولًا إلى سن تقاعد 65 سنة على مدى 11 سنة، بما يرفع معدّل عمالة المسنّات، واستقرار أموال مؤسّسة التّأمين الوطنيّ، مع الإشارة إلى أن التقاعد الحالي للمرأة في إسرائيل هو من أدنى المعدّلات في العالم. (حسن، 2021).

---

(4)- في العام 1985 حيث واجهت إسرائيل انهياراً حاداً في اقتصادها، ومنذ ذلك الوقت تقوم الحكومات الإسرائيليّة بتعديلات اقتصاديّة سنويّة من شأنها أن تخفّف نفقات الحكومة وتعيد هيكلية قطاعاتها الاقتصاديّة بناء على أسس نيو ليبرالية، ويتم جمعها في قانون واحد ويقدم للكنيست للمصادقة عليها إلى جانب قانون ميزانيّة الدولة. (مدار، 2021).

7- تحسين الخدمات السّكنيّة: من خلال خطّة إسكان جديدة لمواجهة أزمة الإسكان المتصاعدة، بزيادة العرض في الشّقق السّكنيّة، وببناء وحدات سكنيّة كبيرة، وتحويل جزء من المكاتب الخالية إلى وحدات سكنيّة صغيرة، وتطوير البنية التّحتيّة للصّرف الصّحيّ والنّقل وإنشاء رياض أطفال.

8- **إصلاح قطاع المواصلات العامّة:** بالسّماح بإنشاء أنظمة نقل خاصّة، وإقامة شركات مشتركة بين القطاع العام والخاص لتطوير أماكن وقوف السّيارات خارج المناطق الحضريّة، وفرض رسوم ازدحام للسّائقين الذين يدخلون تل أبيب ساعة الذّروة ابتداءً من عام 2024م، والبدء بالتّخطيط لمشروع المترو بالمدينة، وإزالة كافّة العوائق أمامه، والذي سيسرع من التّنمية الاقتصاديّة والعمرانيّة، حيث تسعى إسرائيل للانضمام إلى الدول المتقدّمة التي تولي النّقل العام أولويّة قصوى.

9- **حصر اقتصاد الظّل:** ويقصد به مجموعة المعاملات التي تجري بعيدًا عن أعين الحكومة، للتهّرب الضّريبيّ، وتسعى الحكومة إلى استخدام وسائل تكنولوجيّة لرقمنة العمليّات وجعلها أوتوماتيكيّة في تقديم المعلومات الماليّة ومعالجتها، حيث تشير تقديرات منظّمة التّعاون الاقتصاديّ والتّنميّة أنّحجم اقتصاد الظّل في إسرائيل لعام 2015م بلغ بنسبة (19%) وهي ضمن الأسوأ في بلدان منظّمة التّعاون. (دافيد، 2021).

10- **الخدمات المصرفيّة المفتوحة:** باعتبارها من أهم العوائق التي تحول دون زيادة المنافسة، في النّظام الماليّ والمصرفيّ، بحيث يتم رفع مستويات المنافسة في القطاع الماليّ والسّماح لغير البنوك بتقديم خدمات بأسعار تنافسيّة، وتعزيز دخول الكيانات الماليّة التّكنولوجيّة المتقدّمة إلى السّوق، لتصبح مستشارًا ماليًّا شخصيًّا رقميًّا غير منحاز. (حسن، 2021).

11- **إقرار جملة من الإصلاحات العامّة:** بما فيها زيادة معدّل العمالة وإنتاجيّة العمل، وإصلاح نظام التّدريب المهنيّ والإنتاجيّة بتكييفها مع احتياجات الاقتصاد، وإزالة العوائق أمام ترخيص أكثر من (190 ألف) مصلحة تجاريّة بإنشاء لجنة تنظيميّة لترخيص الأعمال تعمل على تقليل وتوحيد إجراءات التّرخيص وفقًا للمعايير الدوليّة، كما تسعى إسرائيل بميزانيتها إلى ترخيص زراعة وتصدير القُنّب للأغراض الطّبيّة (الكنابس)، وتعزيز التّحول إلى الخدمات الرّقميّة كأداة لتبسيط العمل الحكوميّ وتحسين الخدمات للجمهور، من خلال الانتقال إلى الثّورة الرّقميّة في العمل الحكوميّ والقطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص بالسّير نحو هذا الهدف، بالتّوازي مع الانتقال إلى الطّاقة الخضراء بتقديم تسهيلات تنظيميّة لإزالة العوائق أمام الاستثمار في هذا القطاع بالتّزامن مع تقدم بنية تحتيّة ملائمة من الحكومة.

المطلب الثّاني- الخطّة الخمسيّة ومكتسبات المجتمع العربيّ في الائتلاف الحكوميّ:

ربما من المبكر تقييم تجربة دخول القائمة العربيّة الموحّدة في الائتلاف الحكوميّ لا سيّما أنّ الحكومة مازالت في أشهُرها الأولى، غير أنّه يمكن قراءة مجموعة من المكتسبات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبنيويّة التي تمّ إقرارها وتثبيتها في ميزانيّة الحكومة للعامين 2021 -2022م، فإلى جانب ما تناولناه في الإطار البنيويّ لميزانيّة الحكوميّة (2021-2022) والتي سوف تخدم المجتمع العربيّ بطريقة غير مباشرة باعتباره أحد مكونات المجتمع الإسرائيليّ - شاءت الحكومة أم أبت-فقد تمّ إقرار الخطّة الخمسيّة ضمن بنود الميزانيّة والتي تتلخّص بجملة واسعة من المشاريع الحيويّة والإصلاحات المهمّة لمشكلات حسّاسة يعاني منها المجتمع العربيّ، وبهذا فإنّنا سنعتمد على بنود ميزانيّة الحكومة بالإضافة إلى البيانات التي قدّمها الدكتور منصور عباس في مقابلتنا معه وبيانات القائمة الموحّدة، مع إجراء مقارنة سريعة مع آخر خطّة خمسيّة اقتصاديّه اجتماعيّة تمّ إقرارها للمجتمع العربيّ في موازنة 2015م، والتي أطلق عليها اسم خطّة (922)، والتي تُقدّم معالجة متكاملة بما يتعلّق في زيادة ساعات التّربية والتّعليم في المدارس العربيّة،

وتجاهلت إنشاء خطط مواصلات حيويّة مثل سكك الحديد، كما أنّها لم تعالج إنشاء مناطق صناعيّة داخل التّجمعات العربيّة، وتجاهل الخطّة لإيجاد فرص عمل ومعالجة مشكلة التّشغيل في المجتمع العربيّ، وغياب المشاريع الإسكانيّة وتوسيع مناطق التّخطيط العمرانيّ، ومعالجة النّقص السكنيّ الحاد، وغياب التّطوير الاقتصاديّ لرأس المال البشريّ للسّلطات المحليّة. (ميعاري، 2021)

وتبلغ ميزانيّة الخطّة الخمسيّة الجديدة المقرة من قبل الحكومة للمجتمع العربيّ بقيمة (53 مليار شيكل) منها (30 مليار شيكل) خطّة اقتصاديّة شاملة، و(2.5 مليار) لمكافحة الجريمة والعنف، و(20 مليار) للبنى التّحتيّة، ونصف مليار لإزالة العوائق أمام تنفيذ هذه الميزانيّة، والخطّة الخمسيّة الجديدة هي أحد مكتسبات دخول القائمة العربيّة الموحّدة للائتلاف الحكوميّة في الوقت الذي تقترب فيه الخطة (922) من نهايتها بميزانيّة تقدّر بـ (15 مليار شيكل) قد تمّ استغلال (6 مليار شيكل) منها فقط (كنوز نت، 2021)، والخطّة الجديدة خطّة أفقيةّ متعدّدة السّنوات للأعوام (2022-2026) وهي ميزانية إضافيّة تضاف إلى الميزانيّة العاديةّ الدوريّة التي يحصل عليها المجتمع العربي، وقد أُضيفت مجالات جديدة لهذه الخطّة لم تتناولها خطّة (922) وأهمها (الصّحة، الرّفاه، الضّمان الاجتماعيّ، الشّباب، الزّراعة، نشر الألياف البصريّة (كوابل انترنت)، الشّيخوخة، تحسين آليات المراقبة والقياس والتّخطيط وتوزيع الميزانيّة، التّوظيف، الشّمول الماليّ، التّكنولوجيا والهايتك، السّلطات المحليّة) (عباس، 2021)، وسنتناول قراءة الخطّة الخمسيّة الجديدة بأبعادها الاقتصاديّة والاجتماعيّة وفق الآتي:

أولًا- مكافحة الجريمة في المجتمع العربيّ:

تُعدّ جريمة العنف من أكثر الظواهر قلقًا وخطورة في المجتمع العربيّ، فلا يكاد يوم يمر دون الإبلاغ عن حوادث عنف أسريّ وتخريب وجريمة ونزاعات بين العائلات، تحصد أرواحاً وتخرب ممتلكات وتزعزع الأمن وتربك المشهد الاجتماعيّ، وهو ما يستدعي تدخّل حقيقيّ وأولويّة قُصوى لبرنامج أيّ حكومة، وهو ما دفع بالقائمة الموحّدة للعمل على تحقيق هذا الهدف، حيث تمّ تخصيص ميزانيّة تقدر بـ (2.5 مليار شيكل) في إطار الخطّة الخمسيّة، منها مليار شيكل مخصّصة لمكافحة الجريمة والعنف خارج إطار وزارة الأمن الداخليّ، ووفق الخطّة سيتم تنفيذ خطّة (الأخ الأكبر) في مدينتي عكا واللد بتركيب عشرات الكاميرات ونشر مسيّرات شرطيّة للتّصدي للجريمة في المدينتين، بالإضافة إلى توفير استجابة أولويّة سريعة للجريمة، بالإضافة إلى التّعديلات التّشريعيّة المطلوبة، وتنفيذ خطّة اقتصاديّة متكاملة ومتزامنة إلى جانب الإنفاذ الجنائيّ التّقليديّ، وزيادة حوكمة وعمل السّلطات المحليّة مع الجريمة، بالإضافة إلى استخدام مزيج من الأدوات الليّنة للمعالجة والوقاية للشّبان العرب غير المنظّمين في الجريمة وزيادة التّعاون بين الوزارات، كما تهدف الخطّة إلى حلّ المنظّمات الإجراميّة والحدّ من آثار الجريمة والعنف، وتقليص الوسائل الاقتصاديّة المتاحة للتّنظيمات الإرهابيّة، وانخفاض كبير في عدد الأسلحة بحوزة المدنيين في المجتمع العربيّ بشكل غير قانونيّ (عرب 48، 2021)، مع الإشارة إلى أنّ خطّة(922) لم تتناول مكافحة الجريمة بهذا الشّمول بل ركّزت على زيادة عدد أفراد الشرطة العاملين في الوسط العربي إلى (22%) بشكل عام، وفتح محطّات شركة جديدة في البلدات العربيّة (ميعاري، 2021).

ثانيًا- الجوانب الاجتماعيّة والصّحيّة:

1- دعم قطاع التّربية والتّعليم من خلال تخصيص (9.4 مليار شيكل) لبرنامج التّعليم، في إطار خطّة إعداد وتهيئة خريجي التّعليم العربيّ للاندماج الكامل في المجتمع بشكل عام وفي التّوظيف الأكاديميّ بشكل خاص، بالإضافة إلى تعزيز التّعليم غير الرسميّ وخفض معدّلات التّسرب المدرسيّ، وتخصيص (2.4 مليار شيكل)؛لتسريع بناء غرف صفيّة في البلاد العربيّة بما لا يقل عن (3500 غرفة) تدريسيّة جديدة، وبناء رياض أطفال، إلى جانب استثمار

سبعة آلاف شيكل لكلّ طالب عربيّ؛ لتقليل الفوارق الاجتماعيةّ والاقتصاديّة في نظام التّعليم العربيّ، وتشمل الخطّة الخماسيّة أيضًا تخصيص (2 مليار شيكل)؛ لتقليص الفوارق بالمدارس الثانويّة، وتخصيص (4 مليارات شيكل في آلية الموازنة التّفاضليّة؛ لتقليص الفجوات في المدارس الابتدائيّة والإعداديّة، وتقليص الفجوة في معدل المستحقين لشهادة البجروت، ورفع جودة أعضاء هيئة التدريس، بالنّواحي المعرفيّة والمهنيّة والإداريّة في أقسام التّربية وأقسام الشباب في السّلطات المحليّة.

2- الرّفاه ومحاربة الفقر من خلال تخصيص ما يقارب (615 مليون شيكل) لمشاريع في مجال الرّفاه للمجتمع العربيّ بين عامي (2022-2026)، مع التّركيز على برامج تقوية الجمهور وبرامج مُختصّة في إنقاذ المجتمع من الفقر، مع التّركيز على فئة الشّباب في دائرة الخطر، وتعزيز العمل المُجتمعيّ والطفولة المبكّرة بما يقدر بـ (300 مليون شيكل)، كما سيُقام صندوق للدّعم المرن والتّمويل الجزئيّ لمشاركة السّلطات المحليّة، وفق المعايير المحدّدة بميزانية تقدر بحوالي (110 مليون شيكل)، بالإضافة إلى إنشاء (مركز الصمود) الإقليميّ في المجتمع العربيّ بميزانيّة تقدر بـ (905 مليون شيكل)، بهدف رفع مستوى استعداد الجبهة الداخليّة للطوارئ، وتعزيز استعداد السّلطات المحليّة للاستجابة النفسيّة والاجتماعيّة والمجتمعيّة، بالإضافة إلى تخصيص ما يقارب (50 مليون شيكل) لإقامة وتحسين البنى التّحتيّة لمؤسّسات الرّفاه وأقسام الخدمات الاجتماعيّة في القرى والمدن العربيّة وإنشاء وتحول المباني المتعدّدة الأهداف، وتخصيص مبلغ (100 مليون شيكل) لبرامج معالجة ظاهرة العنف الأسريّ في المجتمع العربيّ، ومبلغ (25 مليون شيكل) لتوسيع أقسام العاملين الاجتماعيين في القرى والمدن العربيّة.

3- تطوير منظومة الرّعاية الصّحيّة لتقليص الفجوات الصّحيّة بين المجتمع العربيّ والمجمع اليهوديّ في الإطار العام، بتخصيص ميزانيّة تبلغ (650 مليون شيكل)، تخصص للعلاج والوقاية من الأمراض بما فيها تعزيز أسلوب حياة صحيّ ونشط، وتعزيز الوعي والخدمات المتعلّقة بصحة المرأة، والصّحة العقليّة، وتعزيز برامج مكافحة السّمنة والسّكريّ والتّدخين، وتسهيل الحصول على الخدمات الصّحيّة، وسوف تُشرف لجنة توجيهيّة واسعة على إنجاز خطّة تطوير القطاع الصّحيّ.

4- الهايتك: تخصّص الخطّة ما يقارب (600 مليون شيكل) للهايتك بهدف تشجيع ورعاية الشّبيبة لدراسة المواضيع العلميّة في البجروت، وتوسيع نطاق التّخصّصات والدراسات العلميّة، وتقديم أنشطة ودورات في العلوم في فترة ما بعد الظهر، وتقليل نسبة التسرّب بين طلاب الكليّات في مواضيع الهايتك، وتقديم الحوافز لعمليّات القبول، والمساعدة اللاحقة في التّوظيف، ودعم لمشاريع تكنولوجيا الأعمال، وإنشاء مراكز تطوير تكنولوجية، ومراكز تسريع للشّركات، ومراكز بحث وتطوير وإدخال نشاطات ثقافيّة في المجال العلميّ والفضاء.

ثالثًا- الجوانب الاقتصاديّة:

1- تطوير قطاع الأعمال في المجتمع العربيّ، من خلال تخصيص (235 مليون شيكل) لمواجهة التّحديات الخاصّة بالأعمال في المجتمع العربيّ، وتطوير الجوانب التّكنولوجيّة وزيادة الإنتاجيّة، وتشجيع أنشطة التّسويق المحليّ والدوليّ وزيادة الصادرات، كما سيتم استثمار ما يقارب (575 مليون شيكل) في تطوير وتعزيز المناطق الصّناعيّة في المناطق العربيّة.

2- التّشغيل وتنمية رأس المال البشريّ، من خلال تخصيص (1.4 مليار شيكل) لزيادة نسبة التّشغيل وجودة رأس المال البشريّ للنّساء والرّجال العرب، من خلال توفير إرشادات تشغيليّة ذات جودة عالية، وتذويب مهارات سوق العمل، والتّدريب المهنيّ، ورفع مهارات اللغة العبريّة والإنجليزيّة والمهارات الرّقميّة (الديجتال)، وإنشاء مراكز

الرّعاية النّهاريّة، وتقديم حوافز لأصحاب المصالح، ورفع نسبة التّأهيل للمهن المطلوبة في السّوق، وتسهيل الوصول للكليّات التّكنولوجيّة الهندسيّة وسوف تُركِّز خطّة التّشغيل على الفئات العمريّة (18-35 سنة)؛وفي إطار تعزيز تشغيل المرأة العربية، سيتم تخصيص ميزانيّة إضافيّة كبيرة لبناء مراكز الرّعاية النّهاريّة في المجتمع العربيّ، وإزالة الحواجز البيروقراطيّة، ودعم رسوم التّعليم فيها، في حين سيتم تخصيص حوالي (25%) من ميزانية البناء التي خصّصها قسم مراكز الرّعاية النّهاريّة للمجتمع العربيّ.

3- تطوير قطاع الاتصالات وسدّ الفجوات بالبُنى التّحتيّة لهذا القطاع بين التّجمعات العربيّة بالمقارنة مع التّجمعات اليهوديّة، بحيث يتم توصيل (80%) من بيوت التّجمعات العربيّة بشبكة الاتّصالات المتطوّرة خلال خمس سنوات، من خلال ربطها بشبكة اتّصالات عالية الجودة وسريعة، ونشر شبكة ألياف ضوئيّة، بما يُعزّز المساواة وتوسيع فرص التّشغيل والاستثمار.

4- مضاعفة متلقي الرّهن العقاريّ في المجتمع العربيّ، من خلال إزالة العوائق والحواجز الأساسيّة التي تحول دون تحقيق الضّمانات، ومنها تثبيت تسجيل العقارات، بالإضافة إلى بناء نماذج لتوظيف مديري مشاريع بميزانيّة تقدر بـ (4 مليون شيكل) سنويًّا، وزيادة المعرفة الماليّة والشّمول الماليّ وتعزيز وسائل الدفع المتقدّمة، بميزانية تصل إلى (15 مليون شيكل).

5- خطّة الرّقمنة والديجيتال التي تهدف لتسهيل إمكانية الوصول لهذه الوسائل واستخدامها، وتحسين المعرفة بها، وتطوير سلسلة من الإجراءات لتعزيز الخدمات الحكوميّة للمجتمع العربيّ، مِن خلال تخصيص (65 مليون شيكل)، كما سوف تُغطّي الخطّة ترجمة للعديد من الخدمات الحكوميّة للغة العربيّة التي قد تصل إلى ما يزيد عن (50 ألف) صفحة حكوميّة، وهو ما يعني زيادة الثّقة بمؤسّسات الدّولة، ورفع نسبة ممارسة الحقوق في المجتمع العربيّ.

رابعًا- الإسكان والبنية التّحتيّة والإداريّة:

1- تقليص الفجوات في مجال الإسكان من خلال تخصيص حوالي (2.3 مليار شيكل) بهدف تعزيز التّخطيط القانونيّ للإسكان لما يقارب لـ (25000) وحدة سكنية في أرض خاصّة متعدّدة المالكين، أو مختلطة متعدّدة المالكين، بالإضافة إلى تخصيص حوالي (50 مليون شيكل) لتخطيط تنظيميّ سكانيّ جديد لما لا يقل عن (60 ألف) وحدة سكنيّة في أراضي الدّولة والأراضي المختلطة، كما سيتم تخصيص حوالي (150 مليون شيكل) لتخطيط سكنيّ جديد، وتخصيص (55 مليون شيكل) إضافي لتخطيط خطط التّجديد الحضريّ، وتخصيص (12 مليون شيكل) لسدّ فجوات التّسجيل في الخطط الحاليّة والمعتمدة من خلال إعداد وتقديم واعتماد حوالي (400) خطّة.

كما سيتم تخصيص حوالي (200 مليون شيكل) لدعم تكاليف التّطوير في مناطق الخطّة في المناطق ذات الأولويّة الوطنيّة، وتخصيص حوالي (671 مليون شيكل) لإزالة حواجز البنية التّحتيّة الكبيرة لتعزيز البناء وتسويق وحدات سكنيّة جديدة، وتخصيص (600 مليون شيكل) إضافيّة لدعم تكاليف تطوير مشاريع البنى التّحتيّة على أرض خاصّة متعدّدة المالكين، بالإضافة إلى مقترح إقرار خمس اتفاقيّات مظلّة في مناطق الأقليّات العربيّة، وتخصيص (60 مليون شيكل) لتقديم منح وحوافز لتطوير البنى التّحتيّة وبناء مساكن تأجير طويلة الأمد كجزء من مشروع (شقة للإيجار).

2- تطوير قطاع المواصلات وهو هدف استراتيجيّ عام لميزانيّة الحكوميّة وقد تم تخصيص مبلغ (3 مليارات شيكل) في إطار الخطّة الخمسيّة لمشاريع المواصلات في المجتمع العربيّ بين (2022-2026)، تستهدف إنجاز خطّة مواصلات استراتيجيّة للبلدان العربيّة، وتعبيد شوارع داخليّة بكلفة مليار شيكل خلال عام 2022، وتوفير حلول لتطوير

شبكات المواصلات الحاليّة، وإنجاز مواصلات مستدامة وإزالة حواجز الإسكان والتّنميّة الاقتصادية في مجال المواصلات العامّة.

كما سيتم وضع خطّة استراتيجيّة لشبكة الحافلات بما يتوافق مع أهداف الحكومة لعام 2040م مِن حيث مستوى الخدمة، بحيث تُمنح الأولويّة للمدن التي يزيد عدد سكانها عن (40 ألف نسمة) والمساحات الحضريّة المتواصلة، بالإضافة إلى إنجاز خطّة للأمان على الطرق وتنظيم حركة السّير والإشارات المروريّة وبرامج توعويّة في البلدات العربيّة.

3- تحسين مستوى خدمات السّلطات المحليّة ومستوى معيشة السّكان العرب، بميزانيّة إجماليّة تصل إلى (1.7 مليار شيكل)، من خلال تخصيص مبلغ (200 مليون شيكل) سنويًا لتعزيز الميزانيّة الجارية في سلطات الخطّة، ودعم حصول هذه السّلطات على قروض بنكيّة، لسدّ العجز بميزانيّتها وإنجاز خططها التّطويريّة، إلى جانب زيادة المنح التّنمويّة لسلطات الخطّة وسيتم تعزيز خطط التّنمية الاقتصاديّة للبلديّات والمشاريع الاقتصاديّة المدرّة للدّخل ومحرّكات النمو، وإزالة حواجز التّنميّة، كما سيتم تخصيص حوالي (30 مليون شيكل) لإقامة وتجديد المباني المقابر الدينيّة، وما يقارب (20 مليون شيكل) لتحسين الاستعداد للطوارئ، وتخصيص ما يقارب (50 مليون شيكل) لتسهيل الوصول للمؤسّسات العامّة في البلديّات العربيّة، وتخصيص (40 مليون شيكل) لخطّة تنمية تمكين اقتصاديّ لقرية جسر الزّرقاء. بالإضافة إلى وضع خطط لتنمية رأس المال البشريّ ورأس المال التّنظيميّ في السّلطات المحليّة العربيّة، لتحسين استغلال الوسائل التّكنولوجيّة في أعمالها، وإنجاز دورات تأهيليّة وبرامج التّدريب (احتياطي إسرائيل) لموظفي السّلطات المحليّة العربيّة، وتخصيص (50 مليون شيكل) لتمديد تشغيل مشروع "موارد" الذي يهدف لزيادة حجم الموارد الحكوميّة في البلدات العربيّة للأعوام (2022-2026).

4- حماية البيئة: بهدف إحداث تغيير حقيقيّ في الوضع البيئيّ في المجتمع العربيّ، حيث تُخصّص الخطّة الخمسيّة ما يُقارب (550 مليون شيكل)، من خلال التّركيز على موضوع النّفايات والتّأهب للتّغيرات المناخيّة، وصولًا لضمان جودة حياة أفضل وللحفاظ على الموارد الطّبيعيّة في المجتمع العربيّ، وبما يضمن متانة قدرة السّلطات المحليّة.

5- تعزيز قُدرات وفعاليّة الحماية من الحرائق، بتخصيص ما يقارب (85 مليون شيكل) لإنشاء ثماني محطّات إطفاء، وأربع محطّات تطوعيّة في البلدات العربيّة، وتجنيد (140) مكافحًا ومكافحة للحرائق من داخل المجتمع العربيّ؛ تمهيدًا لانضمامهم لخدمات الإطفاء والإنقاذ خلال الخمس سنوات المقبلة، ورفع نسبة الإطفائيين العرب في جهاز الإطفاء والإنقاذ إلى نحو (50%)، بالإضافة إلى برامج التّوعيّة والتّثقيف المجتمعيّ بالتّعاون مع السّلطات المحليّة.

خامسًا- الثّقافة والشّباب:

1- سدّ الفجوات الثّقافيّة في المجتمع العربيّ بتخصيص حوالي (350 مليون شيكل) لإنشاء مؤسسات ثقافيّة؛ لتأسيس بنية تحتيّة ونقلة نوعيّة كبيرة للنّهوض بالفنون، ورفع ميزانيّة مجمع اللغة العربيّة لثلاثة أضعاف، وتخصيص حوالي (30 مليون شيكل) لترميم وتجديد المؤسّسات الثّقافية في المجتمع العربيّ، بالإضافة إلى زيادة ميزانيّة سلطة الثّقافة العربيّة بمقدار (15 مليون شيكل) على مدّة السّنوات الخمس (2022-2026).

2- مكافحة البطالة والفراغ بين الشّباب، من خلال تخصيص (100 مليون شيكل) لبرامج وخطط وأهمها خطّة (اللواء) للشّباب الذين تتراوح أعمارهم بين (18-22 عامًا) بهدف التّوجيه والإرشاد وتطوير المهارات للعمل، ورفع

مستويات الانتماء وتنمية المهارات القياديّة، بالإضافة إلى قيام سلطة الشّباب لبرامج مخصّصة لسدّ الفجوات لما بعد المدرسة الثانويّة من خلال البنية التّحتيّة الموجودة في السّلطات المحليّة، ومن خلال مراكز "ريان" لتعزيز التّشغيل ومراكز الشّباب في المجتمع العربيّ، بالإضافة لتخصيص (100 مليون شيكل) لإنشاء مراكز شبابيّة جديدة في المناطق العربيّة الخالية من مثل هذه المراكز.

3- الرّياضة: تغطي الخطّة الخمسيّة تقليص الفجوة المهنيّة والرّياضيّة وتعزيز نمط الحياة الصّحيّ للمواطنين العرب من خلال استثمار (700 مليون شيكل) في تطوير الرّياضة الشّعبيّة والتّنافسيّة والتّحصيليّة، وسيتم تخصيص ما لا يقل عن (25%) من مُجمل الميزانيّة الرّياضيّة للاستثمار في المنشآت الرّياضيّة الجديدة في المجتمع العربيّ خلال الخمس سنوات القادمة، وتحويل ميزانيّة إضافيّة بقيمة (240 مليون شيكل)، بحيث من المتوقع أن يصل إجمالي الاستثمار في هذه المنشآت إلى مبلغ (500 مليون شيكل) خلال فترة الخطّة، كما سيتم تخصيص (25 مليون شيكل) لصندوق مخصص بالتّعاون مع معهد وينجيت لتحديد وتطوير ودعم الرّياضيين المميّزين، وتخصيص (50 مليون شيكل) لتطوير الرّياضة والنّهوض بها من خلال الهيئات الرّياضيّة المحليّة في المجتمع العربيّ، وإقامة أكاديميّة لتشجيع وتطوير الرّياضة التّنافسيّة والتّحصيليّة بين الرّياضيين العرب.

المطلب الثالث- مخاطر ومعيقات اتّفاق ائتلاف القائمة الموحّدة:

بالرّغم من حجم الإنجازات الاقتصاديّة والماليّة في اتفّاق الائتلاف والتي لا تُشكّل بحقيقتها العدالة والمساواة التي يستحقّها المجتمع العربيّ، ولكنها شكّلت خروجًا مبدئيًّا من دائرة الظّلم والتّمييز الذي مارسته الحكومات الإسرائيليةّ المتعاقبة تجاه العرب، إلّا أنّ هذا الائتلاف والإنجاز تحيط به مخاطر ومعيقات كبيرة، تهدّد سقوطه أو عدم إعادة تكراره على صعيد القائمة الموحّدة أو الحركة الإسلاميّة في الدّاخل الفلسطينيّ، ومن أهم هذه المخاطر هي:

1- التّباين الأيديولوجيّ الفكريّ الدينيّ والوطنيّ، وهو تباين لا يمكن تجاوزه بأرقام ماليّة وإنجازات اقتصاديّة _وإن كان يمكن التّعالي عنه في بعض المحطّات والأوقات_ إلّا أنّه سرعان ما يطفو على السّطح فارضًا نفسه بالصّدارة، فالقائمة الموحّدة والحركة الإسلاميةّ في الدّاخل الفلسطينيّ لا يمكّنها أن تَفقد بُعدها الدينيّ والوطنيّ مقابل مثل هذا الائتلاف، وإلّا فإنّها تكون قد نسفت جوهر حقيقتها ووجودها وقاعدتها الجماهيريّة والانتخابيّة من المجتمع العربي في الدّاخل والخارج، والموحّدة تعي حجم المناورة التي تقوم بها في هذا المضمار، وهي كمَن يسير في حقلٍ من الألغام على أمل الوصول إلى تغيير ملموس للواقع العربيّ.

2- بالتّوازي فإنّ الأحزاب الإسرائيليّة أيضًا تعي ذات المخاطر، فهي لا يمكن لها أن تنسلخ من يهوديّة الدّولة وفكرها الدينيّ مقابل تشكيل حكومة عابرة، وهذا يُعني إمكانيّة تنصّلها المُفاجئ أو مناورتها المستميتة لإفراغ الإنجازات من مضمونها الحقيقيّ، فبعض الأحزاب الإسرائيليّة ترى في اتّفاق الائتلاف انتكاسة كبيرة في تاريخ الدّولة اليهوديّة بل أنّه خطوة خطيرة بحد ذاتها على المدى البعيد أن يتم تقوية الحركة الإسلاميّة في صفوف العرب في إسرائيل بمنحها عوائد فوريّة من السّياسات والميزانيّات وغيرها، لأنّها غير مُهيَّأة لتلتقي مع مصالح الدّولة اليهوديّة، بل سوف تُقدّم المصالح القوميّة للعرب في إسرائيل، وأنّ الغطاء المدنيّ هو احتيال كبير، وحكومة تعتمد على أعداء إسرائيل ليست حكومة يهوديّة. (ريتش، 2021)

3- العوائق السّياسيةّ والمتمثّلة بسياسات الحكومات الإسرائيليّة المُتعاقبة والمُعادية للشّعب الفلسطينيّ، وهو ما يطرح سؤالًا كبيرًا أمام القائمة المُوحّدة في آليّة وشكل تعاملها مع الحكومة في هذا الاتّجاه، وخصوصًا في الملفّات الحسّاسة وأهمها الاستمرار في حِصار قِطاع غزّة، وفُرَص شَنّ حرب جديدة عليه، وتوسيع الاستيطان في الضّفة الغربيّة (شلحت، 2021)، واستمرار دعم الاعتداءات مِن المستوطنين على الفلسطينيين، بالتّوازي مع

حساسيّة ملف القدس وحي الشيخ جرّاح والتّدخّل العربيّ الداخليّ وغيرها من القرارات التي سيكون لها انعكاس كبير لدى القاعدة الشّعبيّة والانتخابيّة للقائمة المُوحّدة في مراقبتها لمواقفها وتحركاتها.

4- إنّ محاولات القائمة الموحّدة في الحفاظ على الائتلاف الحكوميّ، سوف يُدخلها بطريقة غير مباشرة إلى أفخاخ السّياسة والتّصريحات الإعلاميّة والتّصويت على مشاريع القوانين التي ستقدّمها الحكومة في الكنيسة، وهو ما يحتاج إلى حَذَرٍ كبير وشديد، وتواصل دائم بين القائمة المُوحّدة وقاعدتها الجماهيريّة العربيّة سواء مؤيدين أو معارضين، وكذلك مع الحكومة والفصائل الفلسطينيّة والعالم العربيّ والإسلاميّ، وهذا يفرضه البُعد القوميّ والدينيّ للقائمة الموحّدة. (روسيا اليوم، 2021)

5- ثَمَّة إشكاليّات بُنيويّة في الحكومة الحاليّة، قد تقف عائقًا أمام تنفيذ اتّفاق الائتلاف مع المُوحّدة، وأهمها عدم استقرارها الذي يهدّد عدم استمرارها لعمرها المفترض أربع سنوات، وهي المدّة الأقل بطبيعتها عن مُدّة الاتّفاق مع المُوحّدة بالخطّة الخمسيّة، الأمر الذي يُثير مخاطرَ سقوطِ الحكومةِ وتشكّل حكومة لاحقة تَتنصّل من هذا الاتّفاق، بالإضافة إلى التّحديات الكبيرة - داخليًّا وخارجيًّا- أمام الحكومة الحاليّة (مدار، 2021)، فالمنطق الذي يحكم دولة إسرائيل ويهوديّتها وأجهزتها المختلفة ونظرتها للعرب وعدم أحقيّتهم في المُواطنة، ستكون كلها عوائقًا أمام تنفيذ بُنود الاتّفاق أو إفراغ بنوده مِن أيّ إنجازات، خصوصًا في حالة عودة اليمين الإسرائيلي إلى الحكم.

6- تصاعد الصّدامات بين النّواب العرب نتيجة النّهج الذي تتبعه المُوحّدة، ومنها ما يجري من تصويت داخل الكنيست والمناكفات الإعلاميّة الواسعة، والسّجالات داخل لجنة المتابعة العربيّة العليا، وهو ما ينعكس سلبًا على دَعم قضايا المجتمع العربيّ في الدّاخل وفُرَص تحسين ظروفه، والذي يتطلّب تنسيق الجهود، وعدم تعميق الصّدع في السّياسة العربيّة. (عواد، 2021)

نتائج البحث وتوصياته ومقترحاته.

1- ساهمتْ المُوحّدة في إسدال السّتار على حكم نتنياهو الذي دام 12 سنة، والذي أدخل إسرائيل بشكل عام والوسط العربيّ في أزمات سياسيّة واسعة بما فيها الحروب على غزّة، وتصاعد المواجهات في القدس وإجراء أربعة انتخابات في غُضون عامَين، ومَنْع تمرير ميزانية الدّولة لأكثر من ثلاثة أعوام من الجمود، وتصاعد الاتّهامات لنتنياهو بالخيانة والفساد، وغيرها من الأزمات التي ألقت بظلالها الواسعة سلبًا على المجتمع العربيّ وجعلت منه أكثر تشتُّتًا باقتصاد هزيل تابع وبارتفاع غير مسبوق لمستويات الجريمة المنظّمة وغير المُنظّمة والعنف، بالإضافة إلى الضّرر الفادح للحقوق المدنيّة للمجتمع العربيّ بَعد إقرار قانون القوميّة في عام 2018م الذي قضى على ديمقراطيّة الدولة ومدنيّتها، كما كان لقرار حظر الحركة الإسلاميّة الشماليّة الأثر الكبير على المجتمع العربيّ.

2- إنّ الفجوة بين المجتمع العربيّ والمجتمع اليهوديّ واسعة لا يمكن إنهاءها بخطّة خمسيّة محدودة، وهذا لا ينتقص من أيّة جهود تَسدّ أجزاء مِن هذه الفجوة، بلهي إنجازات تُسجل، كما هو الحال للمُوحّدة التي حاولتْ استغلال شعرة معاوية في ترجيح كفة تشكيل الحكومة، والمهم هنا هو البناء على ما تمّ إنجازه في الرؤية المستقبليّة لأهميّة التّنسيق بين الأحزاب العربيّة في الكنيسة، مع التّأكيد أنّ المبالغ التي جندتها المُوحّدة _والتي هي جزء من حقّ المجتمع العربيّ_ لا تُغطي كافّة الغبن والظّلم لسياسات التمييز الحكوميّة المتعاقبة، وهو ما يُعني عدم الاكتفاء بها، بل إنّ الهدف هو الوصول إلى ميزانية دول عادلة بجميع مركباتها بعيدًا عن أشكال التّمييز والعنصريّة.

3- مِن المُهم تجاوز الإشكاليّات التي عانت منها خطّة (922) والمتمّثلة في عدم وجود برامج تنفيذيّة حقيقيّة لتنفيذ جميع بنود الخطّة، وهو ما قلّص تنفيذها إلى ما يقل عن النِّصف، الأمر الذي يجب تجاوزه بشكل دقيق في تنفيذ الخطّة الخمسيّة الجديدة خلال السنوات الخمس القادمة، وتقع هذه المسؤوليّة بشكل مباشر على القائمة الموحّدة بالإضافة إلى المجتمع العربيّ بشكل عام، كما يتوجّب على باقي الأحزاب العربيّة تحكيم المصلحة العامّة على المناكفات الجانبيّة، من خلال تقديم المساندة اللازمة والعون لمتابعة تَنفيذ هذه الخطّة على أكمل وجه.

4- مِن الواضح أنّ ما تمّ الاتّفاق عليه بَين القائمة المُوحّدة والحكومة، يمثّل بمبالغ وليس بخطط عمل تفصيليّة مبنيّة على مُسوح دقيقة وخطط اقتصاديّة على غرار الخطّة الاقتصاديّة الشّاملة الدوليّة، والتي على أساسها بُنِيَتْ الميزانيّة، ويتضح ذلك مع عدم الرّبط المتكامل بين الخطّتين في المفاصل الدقيقة، وربما يكون عامل الوقت حاسمًا حيث لم يكن كافيًا للمُوحّدة لبناء خطّة اقتصاديّة دقيقة، غير أنّنا نرى أنّه يمكن تَدارُك ذلك من خلال الإسراع في عكس المَبالغ التي جندتها في خطط تفصيليّة لاحقة، ومواكبة دقيقة بالاستعانة بالخبرات الاقتصادية، والماليّة، والإداريّة، والتّعليميّة، والهندسيّة، بالإضافة إلى تفعيل الآليّات الرقابيّة والمتابعة.

5- تقسيم الميزانيّة للخطّة الخمسيّة على الوزارات يحتاج لمتابعة مضاعفة؛ لمراقبة تنفيذها بخطط عمليّة لنتجاوز إشكالية خطّة (922) حيث لم تُقدم هذه الوزارات خططًا تنفيذيّة كاملة لاستغلال الميزانيّة بشكل صحيح وكافٍ، مع التأكيد بعدم السّماح باستغلال هذه الميزانيّة من قِبَل المكاتب الوزاريّة لسَدّ العجز الماليّ لديها.

6- من المهم استغلال الخبرات والطّاقات البشريّة العربيّة لضمان الاستغلال الأمثل للمبالغ التي رُصدت في الخطّة الخمسيّة، مِن خلال تشكيل مجلس استشاري مسانِد للقائمة المُوحّدة يضم كافّة الخبراء من التّخصصات اللازمة.

7- تشكيل أجسام مُجتمعية تُتابع مسألة مكافحة الجريمة، وتعمل على تثبيت الإنجازات وعكسها وطنيًّا ومُجتمعيًّا، بما يُحقّق الغاية المرجُوَّة مِن ميزانية مكافحة الجريمة والعنف، وعكس ثقافة السِّلم والأمن الأهلي في مفاصل الحياة التّعليميّة، والمجتمعيّة، والثقافيّة، والوطنيّة.

8- تطوير مرافق التّخطيط المحليّ والإقليميّ والمرافق الاقتصاديّة في البلاد العربيّة يجب ألا يقتصر في إطار السّلطات المحليّة، والتي تُعاني مِن عَجز ماليّ، وإداريّ، ومؤسساتيّ بطبيعتها، بل يجب أنْ يَنتقل إلى الخطط الحكوميّة الفعّالة أُسْوةً بِما يتم في البلاد اليهوديّة.

9- مازالت هناك فئات مجتمعيّة مهمّة غائبة عن الخطط الحكوميّة، سواء بالاستهداف أو بالمشاركة والتّشاور، وأهمها الجمعيّات، والنّقابات، والقطاع الخاص، والمنتديات الثقافيّة والأهليّة، والتي تُشكّل رَافعة مُهمّة في المجتمع العربيّ.

10- تعيش قُرى النقب أوضاعا صعبة بعيدًا عن مكونات الحياة الأساسيّة، الأمر الذي يفرض أولويةً حقيقيّةً في الاعتراف بهذه البلدات ومَنحها البِنية التّحتيّة، والتّعليميّة، والصّحيّة، والخدماتيّة الحقيقيّة والكافية في برنامج أيّ حزب عربي وأيّ ميزانيّة حكوميّة، ويُشكّل الاعتراف بثلاث بلدات بدويّة في النقب خطوة متقدّمة على الطريق الصّحيح.

وأخيرًا، تُحاول القائمة المُوحّدة التّغاضي عن ماهية النّظام الإسرائيليّ بالدخول في تجربة مُعقّدة الجوانب والأبعاد والمخاطر، فما بين المخاطر، والفرص، ومحدوديّة الخيارات، وصعوبة الواقع الحالي للمجتمع العربيّ، تبقى هذه التّجربة رهينة النتائج التي قد تَؤول إليها، غيرَ أنّه مِن المُهمّ عدم تحميل التّجربة أكثر مما تحتمل في ضَوء المعطيات والخيارات الضيّقة والتّعاطي معها في إطار المناورات السياسيّة والبدائل الاستراتيجيّة المدنيّة، وتكامل الأدوار

بين مكوّنات الشّعب الفلسطينيّ في الدّاخل والخارج، بعيدًا عن لغة التّخوين والإسقاط السّياسيّ والوطنيّ، وفَهْم الإطار التّنظيميّ القائم للحركة الإسلاميّة (الجناح الجنوبي) الذي يُديره نُخبةٌ مِن العقول، والوطنيين، والسّياسيين،(الذين) يُشكّلون مَرجعيّة جماعيّة متينة للقائمة المُوحّدة وعلى رأسها منصور عباس.

قائمة المراجع.

- تقييم خطة 922 استعداداً للخطّة الخمسيّة القادمة، لجنة شؤون المجتمع العربيّ برئاسة منصور عباس. (2021). كنوز نت. https://www.knooznet.com/?app=article.show.58735، تاريخ الزيارة: 2021/12/23.
- توصيات لجنة المدراء العامّين للتعامل مع الجريمة والعنف في المجتمع العربيّ، وثيقة السّياسات التلخيصية. (2020). لجنة المدراء العامّين.
- جرايسي، برهوم. (2021). تقارير ووثائق، مدار. https://www.madarcenter.org، تاريخ الزيارة:2021/12/8.
- حبّاس، وليد. (2021). كيف يتم بناء الميزانية العامّة لإسرائيل؟. تقارير ووثائق، مدار. https://www.madarcenter.org/، تاريخ الزيارة: 2021/12/10.
- حسن، خالد. (2021). ميزانيّة الدولة للعامين 2021-2022. المنتدى الاقتصاديّ العربيّ، ورقة عمل رقم (7).
- دافيد، ربكي. (2021). 13 اصلاحاً رئيسياً في الميزانيّة الإسرائيليّة الجديدة. https://ar.timesofisrael.com/13-/، تاريخ الزيارة: 2021/12/10.
- الرئاسة الفلسطينيّة تعبر عن رفضها لتصريحات رئيس القائمة الموحّدة منصور عباس، والتي يدعو فيها الشّعب الفلسطينيّ للاعتراف بالدولة اليهوديّة. (2021). روسيا اليوم. https://arabic.rt.com/middle_east/1307250-/، تاريخ الزيارة:2021/12/24.
- ريتش، بتسلئيل سموت. (2021). منشور صفحة التواصل الاجتماعيّ الشخصيّة (الفيسبوك) لرئيس حزب " الصهيونية الدينية".
- السلوك الانتخابيّ العربيّ في انتخابات الكنيست الـ 24.. انعكاساته على وضع العرب داخل إسرائيل. (2021). المركز العربيّ للأبحاث ودراسات السياسات. https://www.alaraby.co.uk/opinion/، تاريخ الزيارة: 2021/12/9.
- شلحت، أنطوان. (2021). القائمة العربيّة الموحّدة ومشاركتها في الحكومة الإسرائيليّة: عوائق وتحديات، ورقة تحليلية. مركز الجزيرة للدراسات. https://studies.aljazeera.net/ar/article/5073، تاريخ الزيارة: 2021/12/24.
- صلاح، رائد. (2016). إضاءات على ميلاد الحركة الإسلاميّة المحظورة إسرائيلياً، الداخل الفلسطينيّ، بيت المقدس. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2017/4/18/، بتاريخ: 2021/12/9.
- عباس، منصور. (2021). مقابلة الباحث مع د. منصور عباس رئيس القائمة العربيّة الموحّدة، بتاريخ 2021/12/5، مكتب القائمة العربيّة الموحّدة في مدينة القدس، الساعة الثالثة عصراً.
- عواد، رغدة. (2021). التداعيات الداخلية لمشاركة القائمة الموحّدة في الحكومة الإسرائيليّة. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجيّة – مسارات. https://www.masarat.ps/article/5855/9، تاريخ الزيارة 2021/12/24.
- فلسطينيو الـ 48 والانتخابات البرلمانيّة الإسرائيليةّ". (2021). وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية. https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=1KXWbTa27558959868a1KXWbT، تاريخ الزيارة: 2021/12/9.

- قانون التّسويات الإسرائيليّ وتأثيره المتوقع على الاقتصاد الفلسطينيّ. تقدير موقف، مدار. https://www.madarcenter.org/، تاريخ الزيارة: 2021/12/10.
- القائمة العربية الموحّدة في الحكومة الاسرائيليةّ الجديدة فرص ومعيقات. (2021). ورقة تقدير موقف، مركز مدار. https://www.madarcenter.org/، تاريخ الزيارة 2021/11/5.
- قراءة في نتائج انتخابات الكنيست الـ 24 في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل. (2021). عرب الـ 48. https://www.arab48.com/، تاريخ الزيارة 2021/12/9.
- للمرة الأولى منذ 3 سنوات.. الحكومة الإسرائيليّة تصدق على ميزانية الدولة". (2017). الجزيرة نت. https://arabic.rt.com/world/1257871-، تاريخ الزيارة 2021/12/8.
- المصادقة على الخطتين الحكوميتين للمجتمع العربيّ للتّنمية الاقتصاديةّ ومكافحة الجريمة. (2021). عرب الـ 48. https://www.arab48.com، تاريخ الزيارة: 2021/12/23.
- من هو درويش... مؤسس الحركة الإسلاميّة بالداخل الفلسطينيّ. (2017). الجزيرة نت. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2017/1/12A9، تاريخ الزيارة 2021/12/9.
- ميزانية الدولة. (2021) الموقع الرّسميّ للكنيست. https://m.knesset.gov.il/AR/About/Pages/Budget/BudgetInfo6.aspx#content، تاريخ الزيارة: 2021/12/10.
- ميعاري، سامي. (2021). مقابلة الباحث مع د. سامي ميعاري، خبير اقتصادي وأكاديمي، القدس، بتاريخ 2021/11/5.
- يوم تأسيس الكنيست. (2021). الموقع الرسمي للكنسيت https://main.knesset.gov.il/ar/about/pages/birthday/birthday.aspx، تاريخ الزيارة 2021/12/8.